هاتف: 5355666 (6 962)
فاكس: 5355515 (6 962)

Tel.: 962 6 5355666
Fax: 962 6 5355515
css@css-jordan.org

مركـــز الدراســـات الاستراتيجيـــــة
الجامعـــــــــــة الأردنيـــــــــــة
Center for Strategic Studies
University of Jordan
www.css-jordan.org

مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

استطلاع للرأي العام

حول

تشكيل حكومة دولة الدكتور عدنان بدران
نيسان 2005

النتائج الأولية

وحدة استطلاع الرأي العـــام

مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية

المقدمـــــــــة

أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية استطلاعاً للرأي العام حول تشكيل حكومة دولة الدكتور عدنان بدران في الفترة بين **11 – 4/15/ 2005**. وبلغ حجم العينة الوطنية المكتملة للاستطلاع **1383** مستجيباً، أما لقادة الرأي فبلغ حجم العينة المكتملة743 مستجيباً موزعين على ثماني فئات كما يبين الجدول رقم (**1**) أدناه. ويهدف الاستطلاع إلى معرفة توجهات المواطنين الأردنيين **وتوقعاتهم** من حكومة دولة الدكتور عدنان بدران، ومدى اعتقادهم **بإمكانية** نجاحها في تحمل مسؤوليات المرحلة القادمة. بالاضافة لذلك تم قياس تقييم المواطنين لقدرة الحكومة على التواصل مع مجلس الأمة وتفعيل مشاركته في الإصلاح الذي يشمل التنمية السياسية والإدارية. وتم كذلك قياس درجة اعتقاد المواطنين بقدرة الحكومة على تسريع عملية الاصلاح ومأسستها من خلال الأجندة الوطنية.

الجدول رقم (**1**) توزيع أفراد عينة قادة الرأي حسب الفئة

الفئة	المكتمل	رفض	المجموع
رجال الأعمال	**77**	**23**	**100**
قيادات الاحزاب السياسية	**101**	**0**	**101**
المهنيون	**94**	**6**	**100**
الكتاب، الصحفيون، الفنانون	**95**	**5**	**100**
قيادات نقابية	**85**	**15**	**100**
كبار رجال الدولة	**98**	**2**	**100**
أساتذة الجامعات	**96**	**4**	**100**
طلبة الجامعات	**97**	**3**	**100**
المجموع	**743**	**58**	**801**

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع بنتائج جميع الاستطلاعات السابقة (منذ بدأ المركز بقياس التوقعات من الحكومات) حول التوقعات من الحكومات نجد أن هناك انخفاضاً تدريجياً ومتذبذباً في نسبة المستجيبين الذين يعتقدون ان الحكومات ستنجح في تحمل مسؤوليات المرحلة القادمة (اي بعد كل تشكيل) "الى درجة كبيرة" ويقابل هذا الانخفاض ارتفاع ملحوظ في نسبة المستجيبين الذين يعتقدون أن هذه الحكومات "لن تنجح" في تحمل مسؤولياتها كما يبين الشكل (**1**) والشكل (**2**) المرفقات. وهذا يدل على أن هناك فجوة ثقة آخذة في التنامي بين المواطنين والحكومات بشكل عام، وتزداد الفجوة اتساعاً مع مرور الزمن. ولعل ازدياد الفجوة يعود الى شعور الاغلبية من المواطنين بان الحكومات المتعاقبة لم تحد من الفقر والبطالة والفساد بشكل فعال. يضاف لذلك ان (**79.5**%) من المواطنين أفادوا بعدم تحسن المستوى المعيشي للمواطن خلال الثلاث سنوات الماضية وهي ذات النسبة التي تم تسجيلها في استطلاع تشكيل حكومة دولة السيد فيصل الفايز الذي نشر في تشرين الثاني **2003** (بالرغم من أن الأرقام الرسمية تشير الى نمو اقتصادي ايجابي قدر بحوالي **4** الى **7**% من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة خلال الأعوام الثلاثة الماضية). وتشير البيانات الى أن نسبة من استفادوا من النمو (أفادوا بأن وضع أسرهم الاقتصادي قد تحسن) الذي تحقق خلال السنوات الثلاث الماضية هي **14**% من المواطنين. وهذه هي ذات النسبة التي تم تسجيلها عند تشكيل حكومة الفايز. وقد أفاد (**79.5**%) من قادة الرأي أن المستوى المعيشي للمواطن **لم يتحسن** خلال السنوات الثلاث الماضية مقارنة بـ **83**% افادوا بالإجابة ذاتها عند تشكيل حكومة الفايز.

الرئيس، الحكومة، والفريق الوزاري

تشير مقارنة استطلاعات تشكيل الحكومات منذ 1996 ولغاية الآن الى أن ثقة المواطنين بقدرة الحكومات المتعاقبة على تحمل مسؤوليات الحكم في تراجع مستمر. وبدا هذا التراجع جلياً عند مقارنة التوقعات بنجاح حكومتي الكباريتي والمجالي بالحكومات اللاحقة كما يوضح ذلك الشكل رقم (3). إذ توقع ما نسبته (82%) من المواطنين ان ينجح دولة السيد عبد الكريم الكباريتي في تحمل مسؤوليات المرحلة عند تشكيل حكومته في شباط 1996، مقارنة بـ (62%) توقعوا نجاح دولة الدكتور عدنان بدران بالقيام بأعباء المسؤولية. ويعني هذا ان هناك انخفاضاً بنحو 20 درجة بنسبة المواطنين الذين يتوقعون ان ينجح الرئيس، وينطبق الشيء ذاته على الحكومة ككل والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس). ويلاحظ ان نسب من توقعوا نجاح الرئيس هي بشكل عام ولكل الرؤساء اعلى من نسب الذين توقعوا نجاح الحكومة ككل والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس).

الشكل رقم (3)

نسب من يعتقدون ان "الرئيس" و "الحكومة" و "الفريق الوزاري" سيكونون قادرين على تحمل مسؤوليات المرحلة - العينة الوطنية

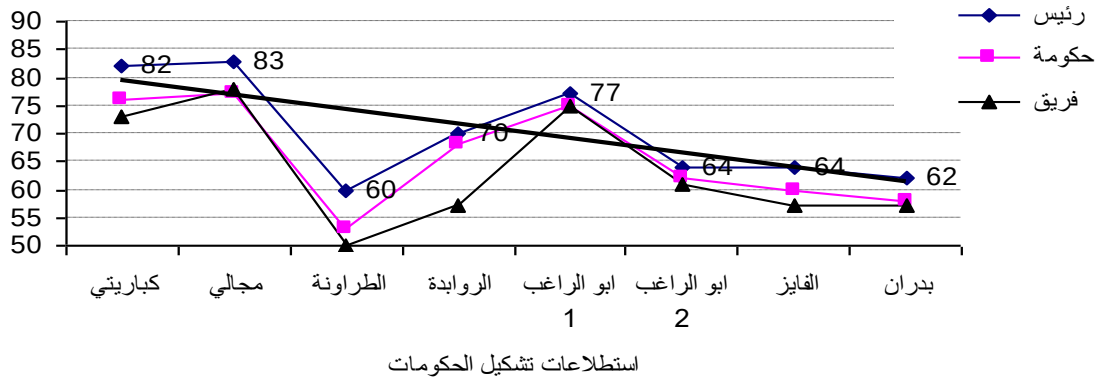

ويمكن ان نعزي هذا التراجع المستمر بمستوى الثقة بالحكومات الى ان المواطنين لم يلمسوا تحسناً فعلياً في مستوى معيشتهم، وانهم فقدوا الامل بقدرة الحكومات المتعاقبة على حل المشاكل الرئيسة التي يعتبرها الناس من الاولويات وهي الفقر؛ والبطالة؛ والفساد؛ وتحسين مستوى معيشة المواطن؛ وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص؛ وتخفيض المديونية الخارجية. وهذه الحكومة مرشحة لأن تفقد المزيد من الثقة على مستوى العينة الوطنية إذا لم يشعر المواطنون بأنها تنجز في هذه القضايا.

أما على مستوى قادة الرأي فالموقف يختلف عن العينة الوطنية. إذ ان قادة الرأي وبرغم التذبذبات التي يظهرونها بين حكومة وأخرى فإنهم وبشكل عام بين 1996 ولغاية الآن يتوقعون نجاح الحكومات المتعاقبة بنفس النسب تقريباً. فمثلاً توقع (75%) من قادة الرأي أن ينجح دولة السيد عبدالكريم الكباريتي بتحمل مسؤوليات المرحلة وتوقعت ذات النسبة من قادة الرأي أن ينجح دولة الدكتور عدنان بدران بذات المهمة. وينطبق هذا الاتجاه العام لدى قادة الرأي على الحكومة ككل وعلى الفريق الوزاري (باستثناء الرئيس).

الشكل رقم (4)

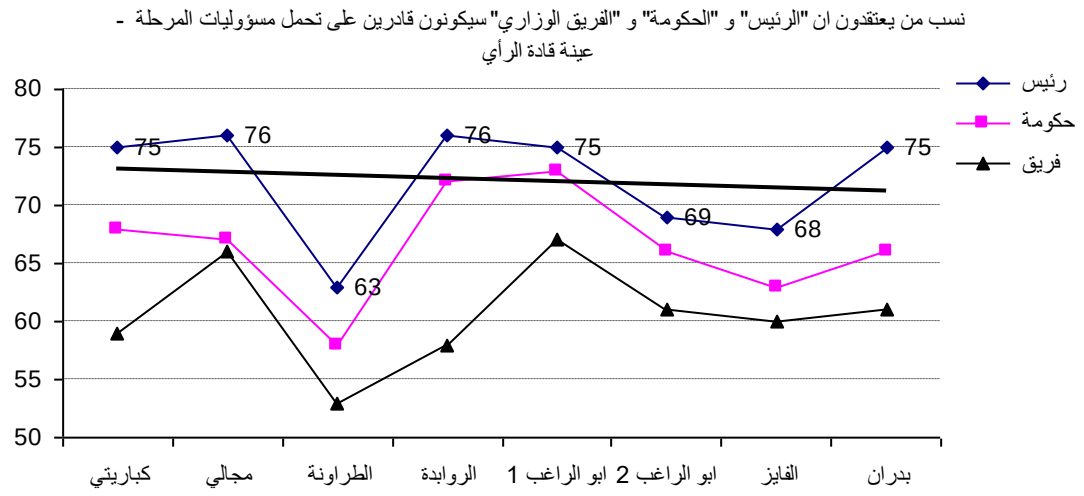

والمهم ملاحظته هنا إن توقعات العينة الوطنية بنجاح رؤوساء الحكومات المتعاقبة بتحمل مسؤوليات المرحلة بدأت بنسب أعلى منها عند قادة الرأي، وفيما بدأت العينة الوطنية تدريجياً بإظهار توقعات أدنى بنجاح الرؤوساء وحكوماتهم بقيت عينة قادة الرأي تظهر تقريباً المستوى نفسه من التوقعات مع ملاحظة التقلبات بين حكومة وأخرى.

ومن جهة أخرى ظهر أن إقليم الوسط (عمان، الزرقاء، البلقاء، مادبا) كان الأقل توقعاً بنجاح الرئيس في تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة ولكنه لا يختلف كثيراً عن إقليم الجنوب (الكرك، الطفيلة، معان، العقبة) بشكل جوهري من الناحية الاحصائية، بينما يختلف جوهرياً عن إقليم الشمال (اربد، المفرق، جرش، عجلون). إذ بلغت نسبة من يعتقدون بأن الرئيس لن ينجح او سينجح الى درجة قليلة (31%) في إقليم الوسط؛ و(26%) في الجنوب؛ و(22%) في الشمال.

أما فيما يتعلق بالفريق الوزاري فإن إقليم الجنوب كان هو الأكثر توقعاً بأن الفريق الوزاري لن يكون ناجحاً او سيكون ناجحاً الى درجة قليلة في تحمل مسؤوليات المرحلة ولا يوجد فرق جوهري من الناحية الاحصائية بين إقليمي الوسط والجنوب ولكن يوجد فرق جوهري بين إقليمي الشمال والجنوب في هذا المجال. إذ بلغت نسبة المواطنين الذين لا يتوقعون ان ينجح الفريق الوزاري او سينجح الى درجة قليلة في تحمل مسؤوليات المرحلة (27%) في إقليم الشمال، و (34%) في إقليم الوسط، و (40%) في إقليم الجنوب.

تشير النتائج إلى أن أقلية من المواطنين (**33**%) اطلعت على كتاب التكليف للحكومة. وبلغت نسبة من لم يطلعوا عليه نحو الثلثين.

وتبقى القضايا الرئيسة في **المجال الاقتصادي** قريبة من حدود التوقعات التي رافقت تشكيل الحكومات السابقة. إذ لم يرتفع مستوى التوقعات من هذه الحكومة الى مستويات أعلى بشكل جوهري من الحكومات السابقة. فعلى الرغم من تركيز الحكومة الجديدة الواضح، كسابقاتها، إعلامياً وبرامجياً على رفع مستوى المعيشة للمواطن، الا أن توقعات المواطنين بنجاح الحكومة في القضايا الاقتصادية الرئيسة لم تتجاوز **الحدود المتواضعة**. إذ تفيد النسب المئوية لمقياس تقييم أداء الحكومات (وهو المقياس الذي يستخدمه المركز في تقييم أداء الحكومات منذ 1996) أن هناك توقعات لدى المواطنين في العينة الوطنية بأن الحكومة الجديدة من المرجح أن لا تنجح في معالجة أربع قضايا اقتصادية رئيسية تواجه الأردن وهي: **الفقر؛ والبطالة؛ ومحاربة الفساد؛ ورفع مستوى معيشة المواطن**. إذ بلغت نسبة من يعتقدون بـأن الحكومة ستنجح في الحد من مشكلة **الفقر** 35%. وهذه النسبة تراوح حول أدنى النسب التي سجلت منذ بدأ المركز بقياس توقعات الناس حول قدرة الحكومات على الحد من هذه المشكلة. وتكمن خطورة ذلك فيما اذا كان هذا التوقع يعكس "فقدان أمل" بحل او بتخفيف حدة مشكلة الفقر لدى الغالبية من المواطنين. أما مشكلة **البطالة**؛ فبلغت نسبة من يتوقعون ان الحكومة ستنجح في الحد منها وخلق

الجدول رقم (**2**) يبين النسب المئوية للذين يعتقدون من العينتين أن الحكومة **ستنجح** في معالجة الموضوعات الرئيسة التي وردت في كتاب التكليف مقارنة مع حكومة السيد فيصل الفايز عند التشكيل

	العينة الوطنية		عينة قادة الرأي	
	الفايز	بدران	الفايز	بدران
الحد من مشكلة الفقر	29	35	35	34
الحد من مشكلة البطالة	36	41	34	38
محاربة الفساد	41	48	48	53
تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص	43	49	45	48
تسريع الاصلاح القضائي	61	57	61	64
تسريع الاصلاح السياسي	-	54	-	54
تعزيز حرية التعبير عن طريق افساح المجال للرأي والرأي الآخر	-	57	-	60
تحسين مستوى معيشة الفرد	-	44	-	41
ربط مخرجات التعليم بسوق العمل	-	55	-	56
تحفيز القطاع الخاص على تجاوز تردده وتعزيز شراكته مع القطاع العام	-	59	-	62
اشراك الجميع في تحديد الاولويات والمساهمة في صنع القرار وتنفيذه عن طريق تعزيز اللامركزية	-	53	-	54
اقامة علاقات بناءة ومتساوية مع جميع الدول العربية	-	68	-	77
دعم الشعب العراقي	-	64	-	74
دعم الشعب الفلسطيني	-	67	-	79
تعزيز الانتاجية	-	64	-	64
تطوير قطاع التربية	-	72	-	77

فرص عمل جديدة 41%. وتوقع 44% من هذه الحكومة ان تنجح في **تحسين مستوى معيشة الفرد**. ويدل هذا على أن ثقة المواطنين بقدرة الحكومة على الحد من هذه المشاكل، بشكل عام، ضئيلة. وهكذا لم تتجاوز نسبة التوقع بنجاح الحكومة بأي من هذه القضايا 50%. وهذا يعكس مدى تشاؤم الرأي العام بقدرة نجاح هذه الحكومة، كسابقاتها، على تحمل مسؤولياتها المنصوص عليها في كتاب التكليف في المجال الاقتصادي. **وبالمجمل، فان العينة الوطنية متشائمة بقدرة هذه الحكومة على معالجة القضايا الاقتصادية** آنفة الذكر. (انظر الجدول رقم 2).

وهناك نوع من **التفاؤل الضئيل** بقدرة الحكومة على النجاح في ثلاثة موضوعات اخرى ترتبط بالمجال الاقتصادي، وهي: ربط مخرجات التعليم بسوق العمل (55%)، تحفيز القطاع الخاص على تجاوز تردده وتعزيز شراكته مع القطاع العام(59%)، وتعزيز الانتاجية (64%).

أما في المجال السياسي، فتظهر العينة الوطنية **تفاؤلاً طفيفاً** في موضوع قدرة الحكومة على **تسريع الاصلاح السياسي (54%)، واشراك الجميع في تحديد الاولويات والمساهمة في صنع القرار وتنفيذه عن طريق تعزيز اللامركزية (53%)**، و**تسريع الاصلاح القضائي (57%)**، و**تعزيز حرية التعبير** عن طريق افساح المجال للرأي والرأي الآخر (**57**). وعند النظر إلى موضوع **تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص** في الأردن، تبين أن أقل من نصف المواطنين (**49%**) في هذا الاستطلاع يتوقعون أن تنجح الحكومة في هذا المجال.

وفي مجال السياسة الخارجية تبدو العينة الوطنية أكثر تفاؤلاً منها في مجال الاصلاح السياسي الداخلي. إذ يرى نحو الثلثين من العينة الوطنية أن الحكومة ستكون قادرة على **اقامة علاقات بناءة ومتساوية مع جميع الدول العربية (68%)**، و**دعم الشعب العراقي (64%)، و دعم الشعب الفلسطيني (67%).** وتزداد نسبة التفاؤل بنجاح هذه الحكومة، كما الحكومات السابقة، في قضايا السياسة الخارجية ربما لأنها ارتبطت بجلالة الملك أكثر من ارتباطها بالحكومات.

وتظهر العينة الوطنية تفاؤلاً كبيراً نسبياً بقدرة الحكومة على **تطوير قطاع التربية (72%).** وربما يعود ذلك الى أن الدكتور بدران يتمتع بخلفية اكاديمية طويلة.

وفيما يتعلق **بالعلاقة بين مجلس الأمة والحكومة**، يرى (59%) من المواطنين أن الحكومة ستكون قادرة على التواصل مع مجلس الامة وتفعيل مشاركته في الاصلاح الذي يشمل التنمية السياسية والادارية.

وتدل هذه البيانات، كما ورد ايضاً في الاستطلاعات السابقة، على أن **الرأي العام ما يزال غير متفائل فيما يتعلق بقدرة الحكومة الجديدة** على الإنجاز في القضايا الرئيسية التي تمس حياة الناس اليومية. وهذه القضايا هي: الحد من الفقر؛ والبطالة؛ والفساد؛ وتحسين مستوى معيشة المواطن؛ وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، وهذه القضايا هي ذاتها التي كان الرأي العام متشائماً بقدرة الحكومات السابقة على معالجتها.

عينـــــــة قـــــادة الـــرأي

بشكل عام، فإن توقعات قادة الرأي لا تختلف جوهرياً عن توقعات العينة الوطنية في اغلب القضايا الاقتصادية والسياسية باستثناء موضوعات السياسة الخارجية التي يتوقع قادة الرأي ان تنجح الحكومة فيها أكثر من العينة الوطنية. وربما يعود ذلك الى أن قادة الرأي أكثر ادراكاً من العينة الوطنية بأن السياسة الخارجية تقرر من قبل جلالة الملك اكثر من الحكومات.

امتاز قادة الرأي باطلاعهم الواسع نسبياً على كتاب التكليف للحكومة، اذ بلغت نسبة المطلعين (**66**%) من مجموع قادة الرأي. وكانت أكثر فئات قادة الرأي اطلاعاً (نسبة المطلعين الى درجة كبيرة) هي فئة الاحزاب السياسية (**71.3**%)، تليها فئة كبار رجال الدولة (**67.3**%) ثم فئة الكتاب والصحفيين (**46.3**%).

وتبقى توقعات قادة الرأي بنجاح الحكومة في **المجال الاقتصادي** قريبة من حدود التوقعات التي تم عرضها عند العينة الوطنية. و لم يرتفع مستوى توقعات قادة الرأي من هذه الحكومة الى مستويات أعلى بشكل جوهري من الحكومات السابقة. وتشير البيانات (جدول رقم 2) الى ان الحكومة الجديدة من المرجح أن لا تنجح في معالجة ثلاث قضايا اقتصادية رئيسية تواجه الأردن وهي: **الفقر؛ والبطالة؛ ورفع مستوى معيشة المواطن.** إذ بلغت نسبة من يعتقدون بـأن الحكومة ستنجح في الحد من مشكلة **الفقر** (34%). أما مشكلة **البطالة** فبلغت نسبة من يتوقعون ان الحكومة ستنجح في الحد منها وخلق فرص عمل جديدة (38)%. وتوقع (41%) من هذه الحكومة ان تنجح في **تحسين مستوى معيشة الفرد**. ويتفق قادة الرأي مع العينة الوطنية على أن قدرة الحكومة على الحد من هذه المشاكل، بشكل عام، **ضئيلة**. وفي موضوع **محاربة الفساد** يظهر قادة الرأي تفاؤلاً ضئيلاً بقدرة الحكومة على النجاح في هذا المجال(53%). (انظر الجدول رقم 2).

وهناك نوع من **التفاؤل الضئيل** عند قادة الرأي بقدرة الحكومة على النجاح في ثلاثة موضوعات اخرى ترتبط بالمجال الاقتصادين وهي: ربط مخرجات التعليم بسوق العمل (56%)؛ تحفيز القطاع الخاص على تجاوز تردده وتعزيز شراكته مع القطاع العام(62%)؛ وتعزيز الانتاجية (64%). ولا توجد فروق جوهرية بين قادة الرأي والعينة الوطنية في هذه المجالات.

أما في المجال السياسي، فلا تختلف عينة قادة الرأي عن الوطنية جوهرياً. إذ تظهر عينة قادة الرأي **تفاؤلاً طفيفاً** في موضوع قدرة الحكومة على **تسريع الاصلاح السياسي (54%)، واشراك الجميع في تحديد الاولويات والمساهمة في صنع القرار وتنفيذه عن طريق تعزيز اللامركزية (54%)**، و**تسريع الاصلاح القضائي (64%)**، و**تعزيز حرية التعبير** عن طريق افساح المجال للرأي والرأي الآخر (**60**%). وعند النظر إلى موضوع **تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص** في الأردن، تبين أن أقل من نصف قادة الرأي (**48**%) في هذا الاستطلاع يتوقعون أن تنجح الحكومة في هذا المجال. ويظهر ان قادة الرأي أكثر تفاؤلاً من العينة الوطنية في موضوع تسريع الاصلاح القضائي.

وفي مجال السياسة الخارجية تبدو عينة قادة الرأي أكثر تفاؤلاً من الوطنية. إذ يرى نحو ثلاثة ارباع قادة الرأي أن الحكومة ستكون قادرة على **اقامة علاقات بناءة ومتساوية مع جميع الدول العربية (77%)**، و**دعم الشعب العراقي (74%)، و دعم الشعب الفلسطيني (79%).**

وتظهر عينة قادة الرأي تفاؤلاً كبيراً نسبياً بقدرة الحكومة على **تطوير قطاع التربية (77%).**

وفيما يتعلق **بالعلاقة بين مجلس الأمة والحكومة**، يرى (61%) من قادة الرأي أن الحكومة ستكون قادرة على التواصل مع مجلس الامة وتفعيل مشاركته في الاصلاح الذي يشمل التنمية السياسية والادارية.

الخلاصـــــة

- تدل البيانات المستقاة من العينة الوطنية وعينة قادة الرأي على أن الرأي العام في الأردن لا يعقد آمالاً كبيرة على الحكومة الجديدة فيما يتعلق بمدى قدرتها على الإنجاز في القضايا الرئيسية التي تمس حياة الناس اليومية، وهي: الحد من الفقر؛ والبطالة؛ والفساد؛ وتحسين مستوى معيشة المواطن؛ وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص. وتدل الاستطلاعات المتتابعة على أن ثقة المواطنين بقدرة الحكومات على الانجاز في تراجع مستمر على الرغم من وجود تذبذبات بين حكومة وأخرى.
- السياسة الخارجية ما زالت تحظى بنسب توقعات عالية بالنجاح في العينتين، ويشكل هذا التوقع استمراراً لتوقعات العينتين في الاستطلاعات السابقة. وربما يعود ذلك لارتباط السياسة الخارجية بجلالة الملك أكثر من ارتباطها بالحكومات. وتجدر الاشارة الى أن توقعات العينة الوطنية في هذا الاستطلاع أقل منها في استطلاعات سابقة (تشكيل حكومة الفايز) في نجاح الحكومة بالسياسة الخارجية.
- بالمجمل، توقعات عينة قادة الرأي بنجاح الحكومة أعلى نسبياً من توقعات العينة الوطنية.
- ظهر أن إقليم الجنوب هو الأقل تفاؤلاً بنجاح الفريق الوزراي في تحمل مسؤوليات المرحلة.